عَطْفُ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ
فِي القُرآنِ الكَرِيمِ

أ.د. وائل عبد الأمير الحربي
كلية الآداب-جامعة بابل

فحوى البحث

مَوضُوعُ البحث هَذَا هُو صُورَةٌ مِن صُوَرِ القِرَاءَةِ الفَاحِصَةِ عِندَ عُلَمَائِنَا السَّابِقِينَ، إذ لَفَتَ نظر الباحث فِي أَثْنَاءِ قراءته فِي بَعضِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ إِشَارَاتُهم المتَفَرِّقَةُ إِلَى هَذَا الموضُوعِ، وَلَمَّا لَم يجد مَن سَلَّط الضَّوْءَ عَلَيه- عَلى حَدِّ علمه- عمد إِلَى جَمْعِ هَذِهِ الإِشَارَاتِ المتَفَرِّقَةِ، واعاد تَرْتِيبَهَا وَتَشذِيبَهَا، وَقَدَّم لَهَا بِمُقدِّمَةٍ مُوجَزَةٍ، يحتاج اليها البحث لِبيَانِ مَوقِعِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ مِن الأَنمَاطِ التَّركِيبيَّةِ الأُخرَى، عَن العَطفِ فِي اللُّغَةِ وَالاصْطِلَاحِ وَأَنمَاطِهِ التَّركِيبيَّةِ الَّتي حَدَّدَهَا النَّحوِيُّونَ، ثُم عَرَض هَذَا الموضُوعَ بَدْءًا بِالإِشَارَاتِ الأُولَى وَمَا تَلاهَا، وَشَفَعْهَا بِنَمَاذِجَ كَاشِفَةٍ لِهَذا الأُسلُوبِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ، بِالاسْتِنَادِ، فِي كُلِّ هَذَا، إِلَى أَقوَالِ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ وَالمفَسِّرِينَ، تَجلِيَةً لِلظَّاهِرَةِ وَتَثْبِيتًا لِلفِكْرَةِ.

تَرَكَ اللُّغَوِيُّونَ العَرَبُ القُدَامَى تُرَاثًا لُغَوِيًّا ضَخمًا في قِـراءَةِ النَّصِّ الـقـرآنِيِّ الكَرِيم، امْتَازَ بِالتَّنَوُّعِ وَالشُّمُولِ، وَقَد أَحَاطَتْ هَـذِه الـقِـرَاءَةُ التُّراثِيَّةُ بِالنَّصِّ القُرآنِيِّ من زَوَايَاهُ المُخْتَلِفَة، بَدءًا بِالصَّوتِ اللُّغَوِيِّ؛ فَوَصَفُوا صِفَتَه وَمَخرَجَه وَأَثَرَه وَتَأَثُّرَه، وَدَرَسُوا الكَلِمَةَ وَحَلَّلُوهَا صَرْفِيًّا مُعَالِجِينَ مَا يُصِيبُهَا من تَغَيُّرَاتٍ، ثُمَّ انْتَقَلُوا إِلَى دِرَاسَةِ التَّركِيبِ وَأُسُسِ تَحلِيلِه وَإِعرَابِه وَكَشَفُوا عَن جَمَالِيَّاتِه المُخْتَلِفَة، وَحَظِيَت الدَّلالَةُ بِاهْتِمَامٍ كَبِيرٍ منهُم تَجَلَّى بِالتَّفَاسِيرِ الَّتِي تَنَاوَلَت المَعْنَى وَإِشْرَاقَاتِه المُتَنَوِّعَة.

وَمَـوضُـوعُ بَحْثِنَا هَـذَا هُـو صُـورَةٌ من صُوَرِ القِرَاءَةِ الفَاحِصَةِ عِندَ عُلَمَائِنَا السَّابِقِينَ، إِذ لَفَتَ نَظَرِي في أَثْنَاءِ قِرَاءَتِي في بَعضِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ إِشَارَاتُهم المُتَفَرِّقَةُ إِلَى هَذَا المَوضُوعِ، وَلَمَّا لَم أَجِد مَن سَلَّطَ الضَّوْءَ عَلَيه- عَلَى حَدِّ عِلمِي -عَمَدْتُ إِلَى جَمْعِ هَذِه الإِشَارَاتِ المُتَفَرِّقَة، وَأَعَدْتُ تَرْتِيبَهَا وَتَشذِيبَهَا، وَقَدَّمْتُ لَهَا بِمُقَدِّمَةٍ مُـوجَـزَةٍ، وَجَـدْتُ أَنَّ البَحْثَ يَحتَاجُهَا لِبَيَانِ مَوقِعِ هَـذِه الظَّاهِرَةِ من الأَنـمَاطِ التَّركِيبِيَّةِ الأُخرَى، عَن العَطفِ في اللُّغَةِ وَالاصْطِلَاحِ وَأَنمَاطِهِ التَّركِيبِيَّةِ الَّتِي حَدَّدَهَا النَّحوِيُّونَ، ثُمَّ عَرَضتُ هَذَا المَوضُوعَ بَدْءًا بِالإِشَارَاتِ الأُولَى وَمَا تَلاهَا، وَشَفَعْتُهَا بِنَمَاذِجَ كَاشِفَةٍ لِهَذَا الأُسلُوبِ في القُرآنِ الكَرِيم، بِالاسْتِنَادِ، في كُلِّ هَذَا، إِلَى أَقوَالِ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ وَالمُفَسِّرِينَ، تَجلِيَةً لِلظَّاهِرَةِ وَتَثْبِيتًا لِلفِكْرَةِ.

العَطْفُ في العَرَبِيَّةِ:

تَذكُرُ المعجَمَاتُ اللُّغَوِيَّةُ لِمَادَّةِ (عطف) في اللُّغَةِ مَعَانِيَ عِدَّة، منهَا: الإِمَالَةُ وَالثَّنْيُ وَالـلَّـيُ وَالـعَـودَةُ وَالـرُّجُـوعُ وَالإِشـفَـاقُ وَالحَدَبُ وَالحِنْوُ وَالعُكُوفُ وَالكَرُّ[1].

وَقَد أَرْجَعَ ابْنُ فَارِس (ت٣٩٥هـ) هَذِه الدَّلالاتِ إِلَى أَصلٍ وَاحِدٍ هُو: الثَّنْيُ وَالإِمَالَةُ وَالانْعِيَاج[2]، وَلا شَكَّ في أَنَّ

(١) ينظر (عطف) في: كتاب العين: ٢/ ١٧، وجمهرة اللُّغة: ٢/ ٩١٤، ومعجم ديوان الأدب: ٢/ ١٧٣، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ١٠٦، والصِّحاح: ٤/ ١٤٠٥، والمحكم: ١/ ٥٥١، وأساس البلاغة: ١/ ٦٦٢، ولسان العرب: ٩/ ٢٤٩ -٢٥٠، وتاج العروس: ٢٤/ ١٦٥ -١٦٧، ومعجم متن اللغة ٤/ ١٣٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ٦٠٨.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللُّغة، (عطف): ٤/ ٣٥١.

الصِّلَةَ بَينَ جَذرِ الكَلِمَةِ وَمَعنَى الإِمَالَة وَالثَّني وَثِيقَةٌ[٣].

وَالعَطْفُ عِندَ النَّحوِيِّينَ أَحَدُ التَّوَابِعِ، وَيُطلَقُ عَلَى نَوعَيْنِ، أَحَدهمَا: عَطْفُ النَّسَقِ، وَهُو العَطفُ بِالحَرفِ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ بِحْثِنَا هَذَا، وَالآخَر: عَطفُ البَيَانِ.

وَيُعرِّفُ النَّحوِيُّونَ العَطْفَ بِالحَرْفِ بِتَعرِيفَاتٍ عِدَّةٍ، مِن أَهَمِّهَا وَأَكثَرِهَا وُضُوحًا تَعرِيفُ ابنِ الحَاجِبِ (ت٦٤٦هـ) لِلْعَطْفِ بِأَنَّه: ((تَابِعٌ يَتَوسَّطُ بَينَه وَبَينَ مَتبُوعِه أَحَدُ الحُرُوفِ العَشَرَة))[٤]. وَتَعرِيفُ الرَّضِيِّ الاستَرَابَادِيِّ (ت٦٨٦هـ) لَه بِأَنَّه: ((تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَينَه وَبَينَ مَتبُوعِه أَحَدُ الحُرُوفِ العَشَرَة))[٥].

وَمِمَّا يُسَهِّلُ تَحدِيدَ بَابِ العَطفِ عَلامَتُهُ الَّتِي تَتَمَثَّلُ بِوُجُودِ أَحَدِ حُرُوفِ العَطْفِ، لِذَا ذَهَبَ أَبُو حَيَّان الأَندلُسِيّ (ت٧٤٥هـ) إِلَى أَنَّه لا يَحتَاجُ إِلَى تَعرِيفٍ؛ قَالَ: ((تَابِعٌ بِأَحَدِ الحُرُوفِ، وَلا يَحتَاجُ إِلَى حَدٍّ))[٦].

وَيُعَدُّ مُصطَلَح (العَطف) مِن مُصطَلَحَاتِ البصرِيِّينَ، فِي حِين يَستَعمِلُ الكُوفِيُّونَ فِي مُقَابِلِه مُصطَلَحَ (النَّسَق)؛ قَالَ ابنُ يَعِيش (ت٦٤٣هـ): ((العَطفُ مِن عِبَارَاتِ البصرِيِّينَ، وَالنَّسَقُ مِن عِبَارَاتِ الكُوفِيِّينَ))[٧].

وَقَد كَانَ سِيبَوِيه (ت١٨٠هـ) يُعَبِّرُ عَنهُ بِالعَطفِ تَارَةً وَبِالشِّرْكَةِ تَارَةً[٨].

وَقَد وَقَف ابنُ السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) عِندَ أُسلُوبِ العَطفِ وَعَلَّلَه بِأَنَّه نَاتِجٌ مِن الحَاجَةِ إِلَيه بِسَبَبِ اخْتِلافِ الأَسْمَاء، قَالَ: ((وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى العَطْفِ لاخْتِلافِ الأَسمَاء، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو لَمَّا اختَلَفَ الاسمَانِ وَلَو كَانَ اسمُ كُلٍّ وَاحِدٍ

(٣) ينظر: شرح المفصَّل: ٥/ ٣، وحروف العطف بين الدَّرس النَّحويِّ والاستعمال القرآنيِّ: ٣٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٦٠٨-٦٠٩. وينظر: شرح الرَّضيِّ على الكافية: ٢/ ٣٣١.

(٥) شرح الرَّضيِّ على الكافية: ٢/ ٣٣٢. وينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣١٧، وشرح التَّصريح: ٢/ ١٥٣، والنَّحو الوافي: ٣/ ٥٥٥.

(٦) ارتشاف الضَّرَب: ٤/ ١٩٧٥.

(٧) شرح المفصَّل: ٢/ ٢٧٦. وينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٤/ ١٩٧٥.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه، العَطْف في: ١/ ٢٩٩، ٢/ ١٩٤، ٣/ ٤١، والشِّركَة في: ١/ ٦٠، ٣/ ٣٢، ٣/ ٥٠٢.

مِنهُمَا عَمْرًا لَقُلْتَ: جَاءَنِي العَمْرَانِ))[9].

وَهُو تَعلِيلٌ عَقلِيٌّ يُحَاوِلُ تَفْسِيرَ الوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، وَلَا يُقَدِّمُ مِثْلَ هَذَا التَّعْلِيلِ فِي دِرَاسَةِ اللُّغَاتِ أَسَاسًا لُغَوِيًّا مُنْتِجًا.

وَحُرُوفُ العَطْفِ فِي العَرَبِيَّةِ، عَلَى مَا هُوَ مَشْهُورٌ، عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الوَاو، وَالفَاء، وَثُمّ، وَأَو، وَلَا بَعْدَ الإِيجَابِ، وَبَل، وَلَكِنْ الْخَفِيفَة بَعْدَ نَفْيٍ أَو نَهْيٍ، وَأَم، وَإِمَّا مَكْسُورَة مُكَرَّرَة، وَحَتَّى[10].

وَقَد دَرَسَ بَعضُ المعَاصِرِينَ العَطْفَ فِي العَرَبِيَّةِ، وَعَالَجُوا كَثِيرًا مِن جَوَانِبِه وَمَسَائِله، فَظَهَرتْ، فِي الْعَصْرِ الحَدِيثِ، دِرَاسَاتٌ مُهِمَّةٌ تَنَاوَلَت هَذَا البَابَ، وَمِنهَا: كِتَابُ أَسَالِيبِ العَطفِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ، للدّكتُورِ مُصطَفَى حميدَة، وَكِتَاب حُرُوف العَطفِ بَينَ الدَّرسِ النَّحوِيِّ وَالاستِعمَالِ القُرآنِيِّ، للدّكتُور عَبد السَّتَّار مَهدِي عَلِيّ، وَكِتَاب بَلاغَة العَطْفِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ: دِرَاسَة أُسلُوبِيَّة للدّكتُور عِفّت الشَّرقَاوِيّ، وَغَيرهَا مِن الدِّرَاسَاتِ[11].

أَنمَاطُ العَطْفِ فِي الجُملَةِ العَرَبِيَّةِ:

وَمِن المهِمِّ، هُنَا، أَن نَقِفَ عَلَى الأَنمَاطِ التَّركِيبِيَّةِ للعَطفِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّـــــة، وَذَلِكَ بِحَسبِ نَوعِ المتَعَاطِفَين، أَي نَوع المعطُوفِ وَالمعطُوفِ عَلَيه، مِن حَيثُ كَونُهُمَا اسمًا أَو فِعلا أَو جُمْلَة أَو غَير ذَلِكَ؛ فَقَد نَبَّهَ النُّحَاةُ القُدَمَاءُ عَلَى تَنَوُّعِ الأَنمَاطِ التَّركِيبِيَّةِ لأُسلُوبِ العَطفِ فِي العَرَبِيَّة، فَقَد جَعَلَ الزَّمَخشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ) العَطفَ عَلَى ضَربَيْن، قَالَ: ((العَطفُ عَلَى ضَربَين: عَطف مُفرَد وَعَطف جُملَة

(٩) الأُصُول في النَّحو: ١/ ١٨٥. وينظر: البديع في علْم العربيَّة: ١/ ٣٤١.

(١٠) ينظر: المقتضب: ١/ ١٠، والأُصُول في النحو: ٢/ ٥٥، واللُّمع في العربيَّة: ٩١، وشرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٢٥٨، وشرح المفصَّل: ٥/ ٤، وشرح الرَّضيِّ على الكافية: ٤/ ٣٨١، وشرح التَّسهيل: ٣/ ٣٤٣، وارتشاف الضَّرَب: ٤/ ١٩٧٥، والنَّحو المصفَّى: ٦٠٨، وحروف العطف بين الدَّرس النَّحويِّ والاستعمال القرآنيِّ: ٣٧.

(١١) مثل كتاب: من أسرار حروف العطف في الذِّكر الحكيم للدُّكتور محمد الأمين الخضريّ. ودُرس العطف ضِمنًا أيضًا في: التَّوابع في النَّحو العربي للدكتور محمود سليمان ياقوت، والتَّوابع والأساليب النَّحويَّة للدكتور حسن محمد نور المبارك، والتَّوابع في كتاب سيبويه للدُّكتور عدنان محمد سلمان.

عَلَى جُملَة))[١٢]. في حِين جَعَل ابْنُ يَعِيش العَطفَ ثَلاثَةَ أَضرُب، قَالَ: ((واعلَم أَنَّ العَطفَ عَلى ثَلاثَةِ أَضرُب: عَطفُ اسم عَلَى اسم إِذَا اشْتَرَكَا في الحَال، كَقَولِك: قَامَ زَيدٌ وعَمرٌو،... ، وعَطْفُ فعلٍ عَلَى فعلٍ إِذَا اشْتَرَكَا في الزَّمَان، كَقَولِكَ: قَامَ زَيدٌ وَقَعَد،... ، وَعَطْفُ جُملَة عَلَى جُملَة، نَحوُ: قَامَ زَيدٌ، وَخَرَجَ بَكرٌ، وَزَيدٌ مُنطَلِقٌ، وَعَمرٌو ذَاهِبٌ))[١٣]. وَبيَّن ابنُ يَعِيش أَنَّ المرَادَ من عَطْفِ الجُملَة عَلَى الجُملَة هُوَ رَبْطُ إِحدَى الجُملتَيْن بِالأُخرَى، وَالإِيذَانُ بِحُصُولِ مَضمُونِ الجُملتَين، حَتَّى لا يَظُنّ المخَاطَبُ أَنَّ المرادَ الجُملَةَ الثَّانِيَة، وَأَنَّ المتَكَلِّمَ ذَكَرَ الأُولَى غَلَطًا، مِمَّا يُسَاعِدُ في إِزَالَة هَذَا التَّوَهُّم من ذِهْنِ المخَاطَب[١٤].

وَتَحتَ هَذِهِ التَّصنِيفَاتِ الأَسَاسِيَّة هُنَاكَ تَصنِيفَاتٌ فَرعِيَّةٌ أُخرَى[١٥]، بِحَسب نَوعِ المفْرَدِ أَو نَوعِ الجُملَة. وَيُمكِنُنَا تَجرِيدهَا عَلَى النَّحوِ الآتِي:

١. عَطْف الظَّاهِر عَلَى الظَّاهِر، يُعطَف الاسمُ الظَّاهِر عَلَى الاسم الظَّاهِر، كَمَا في نَحو: رَأَيتُ مُحَمَّداً وَزُهَيراً.

٢. عَطْف المضمَر عَلَى المضمَر، وَيُعطَف الضَّمِيرُ عَلَى الضَّمِير، كَمَا في نَحو: أَنَا وَأَنتَ صَدِيقَان.

٣. عَطْف المضمَر عَلَى الظَّاهِر، وَيُعطَف الضَّمِيرُ عَلَى الاسم الظَّاهِر، كَمَا في نَحو: جَاءَ عَلِيٌّ وَأَنتَ.

٤. عَطْف الظَّاهِر عَلَى المضمَر، يُعطَف الاسمُ الظَّاهِرُ عَلَى الضَّمِير، مِثل: مَا جَاءَنِي إِلَّا أَنتَ وَعَلِّي. وَلِلنَّحوِيِّينَ، هُنَا، مَسَائِلُ وَتَفرِيعَاتٌ في دِرَاسَة العَطف عَلَى الضَّمَائِر، بِحَسب نَوعِ الضَّمِير، ضَمِير رَفْع أَو نَصْب أَو جَرٍّ.

٥. عَطْف الفِعل عَلَى الفِعل: يُعطَفُ الفِعلُ عَلَى الفِعل، في العَرَبِيَّة، بِشَرطِ أَن يَتّحِدَ الفِعلانِ في الزَّمَان، نَحو قَولِه تَعَالَى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [سورة محمَّد: ٣٦].

٦. عَطْف الفِعل عَلَى اسمٍ يُشْبِهُهُ، فَقَد

(١٢) المفصَّل في صنعة الإعراب: ٤٠٣. وينظر: شرح كتاب سيبويه للرّمّاني: ٦٦١، والبديع في علْم العربيَّة: ١/ ٣٧٤، وتوجيه اللُّمع: ٥١٦، والفصول المفيدة: ٥٥.

(١٣) شرح المفصَّل: ٥/ ٥.

(١٤) ينظر: شرح المفصَّل: ٥/ ٥-٦، والبديع في علْم العربيَّة: ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(١٥) ينظر: شرح الرَّضِي على الكافية: ٢/ ٣٥٤.

يُعطَفُ الفِعلُ عَلَى الاسم المُشْبِه للفِعلِ في المعنَى، كَاسْم الفَاعِلِ، وَاسم المفعُولِ، وَالصِّفَةِ المشَبَّهَة، كَمَا في قَولِه تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[سورة الحديد: ١٨]، فَقَد عُطِفَ الفِعلُ (أَقْرَضُوا) عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ (المُصَّدِّقِينَ)[١٦].

٧. عَطْف الاسْم المُشْبِه للفِعلِ عَلَى الفِعلِ، نَحو قَولِه تَعَالَى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [سورة الأنعام: ٩٥].

٨. عَطْف المُضَارِعِ عَلَى المصدَرِ الصَّرِيحِ، نَحو: الصَّبرُ وَأُدْرِكُ غَايَتِي خَيرٌ من الرَّاحَةِ مَعَ الفَشَلِ[١٧].

٩. عَطْف جُملَةٍ فِعليَّةٍ عَلَى جُملَةٍ فِعليَّةٍ، نَحو: قَامَ زَيدٌ وَخَرَجَ خَالِد[١٨].

١٠. عَطْف جُملَةٍ اسْميَّةٍ عَلَى جُملَةٍ اسْميَّةٍ، نَحو: زَيدٌ مُنطَلِقٌ وَعَمرٌو ذَاهِبٌ.

١١. عَطْف جُملَةٍ اسْميَّةٍ عَلَى جُملَةٍ فِعليَّةٍ، نَحو: أُحِبُّ الزِّرَاعَةَ وَالصِّنَاعَةُ تُفِيدُنِي.

١٢. عَطْف جُملَةٍ فِعليَّةٍ عَلَى جُملَةٍ اسْميَّةٍ، نَحو: الصِّنَاعَةُ مُفِيدَةٌ لَنَا وَأُحِبُّ الزِّرَاعَة[١٩].

١٣. عَطْف المفْرَدِ عَلَى الجُملَةِ، نَحو: أَلْفَيتُ الشُّجَاعَ يَهزِمُ خَصمَه وَفَاتِكًا بِه[٢٠].

١٤. عَطْف الجُملَةِ عَلَى المفْرَدِ، نَحو قَولِه تَعَالَى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ٤]، أي: فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَو قَائِلِينَ.

١٥. عَطْف المفرَدِ عَلَى شِبهِ الجُملَةِ، نَحو قَولِه تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ [سورة يونس: ١٢]، فَـ(قَاعِدًا) عَطفٌ عَلَى (جَنبه)؛ لِتَأوِيلِ شِبْهِ الجُملَةِ بِمُفرَدٍ، وَهُوَ: مَجْنُوب[٢١].

١٦. عَطْف شِبْهِ الجُملَةِ عَلَى المفرَدِ، نَحو قَولِهم: لا يَصِحُّ مُخَالَفَةُ القَاعِدَةِ

(١٦) ينظر: النَّحو الوافي: ٣/ ٦٤٨.
(١٧) ينظر: النَّحو الوافي: ٣/ ٦٥٠.
(١٨) للتَّفرِيقِ بَينَ عَطْفِ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ وَعَطفِ جُملَةٍ فِعليَّةٍ عَلَى مِثلِهَا، ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٦٤٥.
(١٩) النَّحو الوافي: ٣/ ٦٥٤.
(٢٠) شرح الرَّضِي على الكافية: ٢/ ٣٥٤.
(٢١) النَّحو الوافي: ٣/ ٦٥٨.

المطَّردَةِ إلَّا شُذُوذًا أو في ضَرُورَةٍ[٢٢].

١٧. عَطْف شِبْه جُملَة عَلَى فِعلٍ، نَحو: جَاءَ الطِّفلُ يَبكِي وَعَلَى عَجَلٍ.

١٨. عَطْف فِعلٍ عَلَى شِبْه جُملَة، نَحو: جَاءَ الطِّفلُ عَلَى عَجَلٍ وَيَبكِي[٢٣].

١٩. عَطْف شِبْه جُملَة عَلَى شِبْه جُملَة، نَحو: لَنَا وَلَهُم مَوَاقِفُ مُختَلِفَةٌ.

يَتَبَيَّنُ مِن هَذَا أَنَّ النُّحَاةَ العَرَبَ دَرَسُوا الحَالاتِ الَّتِي يُمكِنُ أَنْ يَأْتِي فِيهَا المتَعَاطِفَانِ، وَذَلِكَ في سِيَاقِ جُهُودِهم لِاسْتِقرَاءِ كَلامِ العَرَبِ، وَبَيَانِ الجَائِزِ وَالمُمْتَنِعِ، أو المستَعْمَلِ وَغَيرِ المستَعْمَلِ.

وَيَبدُو أَنَّ الاتِّسَاقَ أو الانسجَامَ بَينَ المتَعَاطِفَينِ هُوَ ضَابِطٌ مُهِمٌّ في تَحَقُّقِ العَطفِ وَسَلامَتِه تَركِيبِيًّا وَدَلالِيًّا، فَالأَسْمَاءُ تُعطَفُ عَلَى الأَسمَاءِ مَعَ وُجُودِ ضَوَابِطَ مُحَدَّدَة لِذَلِكَ، وَالأَفعَالُ تُعطَفُ عَلَى الأَفعَالِ، وَمَا خَرَجَ عَن ذَلِكَ فَلابُدَّ مِن رَدِّه إِلَى بَابِه عَن طَرِيقِ التَّأوِيلِ.

وَفِي هَذَا السِّيَاقِ كَانَ لِلنُّحَاةِ العَرَبِ وَقْفَةٌ مُهِمَّةٌ فِي تَنَاسُبِ المتَعَاطِفَينِ مِن حَيثُ المعنَى، وَلا سِيَّمَا فِي عَطفِ الجُمَلِ، ((فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ تَعَلُّقٌ مَا بَينَ الجُملَتَينِ تَمَّ وَصلُهُمَا بِحَرفٍ مِن حُرُوفِ العَطفِ، أَمَّا إِذَا لَم تَكُن هُنَاكَ عَلاقَةٌ أو كَانَت العَلاقَةُ شَدِيدَةً حَتَّى لَيُؤَدِّي وَصْلُ مَا بَينَهُمَا إِلَى إِخلالٍ بِالمعنَى كَانَ الفَصْلُ))[٢٤].

وَقَد عُنِيَ البَلاغِيُّونَ العَرَبُ بِدِرَاسَةِ العَطفِ بَينَ الجُمَلِ فِي الكَلامِ، فَخَصَّصُوا لِهَذَا النَّوعِ مِن الدَّرسِ مَبحَثًا مُستَقِلًا فِي دِرَاسَاتِهِم أَطْلَقُوا عَلَيْهِ الوَصلُ وَالفَصلُ، وَوَضَعُوا لَهُ قَوَاعِدَ وَضَوَابِطَ كَثِيرَةً تَتَنَاوَلُ دَقَائِقَهُ وَتَفَاصِيلَهُ، مَعَ الاسْتِنَادِ فِي هَذِهِ الضَّوَابِطِ كَافَّةً إِلَى المَعنَى وَارْتِبَاطِه بَينَ

(٢٢) المصدر السابق: ٣/ ٦٥٩.

(٢٣) للتَّفصِيلِ في شُروطِ وَضَوَابِطِ هَذِهِ الأَنمَاطِ أَو الأَضْرُبِ التَّركِيبِيَّةِ لِلعَطْفِ، يُمكِنُ الرُّجُوع إِلَى: البديع في علْم العربية: ١/ ٣٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ١٠٣٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٢٤، وحاشية الصَّبان: ٣/ ١٨٠ -١٨١، والنَّحو الوافي: ٣/ ٦٤٥ -٦٥٨، وأُسلُوب العطف إِعادة صِياغة، (بحث) للدُّكتور شوقي المعريّ، مجلة التُّراث العربيِّ السُّوريَّة، العدد ١١١، لسنة ٢٠٠٨م، ص: ١٠٢ -١٠٨.

(٢٤) المَنَاسَبَة بَيَن المعَاني وأَثرها في عطف الجمل، (بحث) للدكتور الحسن المثنَّى عمر الفاروق، مجلة مركز البحوث في الآداب والعلوم التربويَّة، العدد الثَّامن، ١٤٢٨هـ، ص: ٢٤.

الجُمَل[٢٥].

وَكَانَ عُلَمَاءُ البَلاغَة يَعُدُّونَ دِرَاسَةَ الفَصْلِ وَالوَصْلِ من أَهَمِّ مَبَاحِث عِلْم الْمَعَاني، حَتَّى إِنَّ بَعضَهُمَ قَصر البَلَاغَةَ عَلَى مَعرِفَة مَوَاضِع الفَصلِ وَالوَصلِ[٢٦]، وَقَد عُنُوا بِدِرَاسَة مَوَاضِع كُلٍّ منهُمَا، وَقد تَطَوَّرَت دِرَاسَتُهُم لِمَوَاضِع الوَصلِ فِي العَرَبِيَّة حَتَّى انْتَهَتْ عِندَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُحْدَثِينَ عَلَى النَّحوِ الآتي[٢٧]:

الأَوَّل: إِذَا اتَّفَقَت الجُملَتَانِ فِي الخَبَرِيَّة وَالإِنشَائِيَّة من حَيثُ اللَّفظُ وَالمعنَى أَو من حَيثُ المعنَى فَقَط، وَلَم يَكُن هُنَاكَ سَبَبٌ يَقتَضِي الفَصلَ بَينَهُمَا، وَكَانَ بَينَهُمَا تَنَاسُب تَامٌّ فِي المعنَى، وَمِثَالُ الخَبَرِيَّتَين قَولُه تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[سورة الانفطار: ١٣-١٤]، وَمِثَالُ الإِنشَائِيَّتَين قَولُه تَعَالَى: ﴿فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾[سورة الشّورى: ١٥]، وَقَولُه تَعَالَى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[سورة النّساء: ٣٦]، فَقَد وُصِلَتْ جُملَةُ (وَلا تُشْرِكُوا) بِجُملَة (وَاعْبُدُوا) لاتِّحَادِهِمَا فِي الإِنشَاء، وَلأَنَّ المطلُوبَ بِهِمَا مِمَّا يَجِبُ عَلَى الإِنسَانِ أَنْ يُؤَدِّيَه لِخَالِقِه، وَيَختَصَّهُ بِه.

الثَّاني: دَفعُ تَوهُّم غَيرِ المرَاد، وَذَلِكَ إِذَا اختَلَفَتِ الجُملَتَانِ فِي الخَبَرِيَّة وَالإِنشَائِيَّة، وَكَانَ الفَصلُ يُوهِمُ خِلافَ ذَلِكَ.

الثَّالث: إِذَا كَانَ للجُملَة الأُولَى مَحلٌّ من الإِعـرَاب، وَقُصِدَ تَشرِيكُ الجُملَة الثَّانِية لَهَا فِي الإِعرَاب حَيثُ لا مَانِعَ من ذَلِكَ، نَحو: عَلِيٌّ يَقُولُ وَيَفعَلُ[٢٨].

وَيُمكِن أَن يَنتَهِي الدَّارِسُ إِلَى أَنَّهُ ((لا بُدَّ فِي وَصلِ الجُمَلِ مَعَ بَعضِهَا من الخُضُوعِ إِلَى نِظَامٍ مُعيَّن تَتَآلَف مَعَه هَذِه الجُمَل فِي سِلسَلَة من التَّرابُطِ وَالانْسِجَام، فَلا بُد من مُسَوِّغٍ لِلجَمْعِ بَينَ الجُمَلِ وَقَد ذَكَرَ

(٢٥) ينظر في أَهَمِّيَّة الفَصلِ وَالوَصلِ: الفَصْل والوَصْل في القرآن الكريم للدكتور منير سلطان، وكتاب: في البلاغة القرآنيَّة؛ أسرار الفَصْل والوَصْل للدُّكتور صباح عبيد دراز.

(٢٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ١/ ٢٢٢، وعروس الأفراح: ١/ ٤٧٩، والفَصْل والوَصْل في القرآن الكريم: ٦٨.

(٢٧) ينظر: دلائل الإعجاز: ١/ ٢٢٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣/ ١٢٦، وجواهر البلاغة: ١٨١-١٨٢، والبلاغة العربيّة: ١/ ٥٧٩، والفَصْل والوَصْل في القرآن الكريم: ٦٨.

(٢٨) ينظر: جواهر البلاغة: ١٨١-١٨٢.

أَكثرُ البَلاغِيِّينَ فِي ذَلِكَ شَرْطَ (المَنَاسَبَة) حَتَّى يَصحَّ نَسق الكَلام وَتَلاؤُمه وَيَشتَدَّ الامْتِزَاجُ بَينَ الجُملَتَين))[٢٩].

وَلَيسَ غَرِيبًا أَن تَكُونَ الإِشَـارَاتُ الأُولَى إِلَى عَطف القِصَّة قَد وَرَدَتْ فِي سِيَاق وَصْفِيٍّ غَايَتُهُ التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ وَالتَّرْكِيبِيُّ، وَمِن هَذِه الإِشَارَاتِ مَا جَاءَ عِندَ الزَّجَّاج (ت٣١١ هـ) فِي تَوجِيه العَطف فِي قَولِه تَـعَـالَى: ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[سورة الشُّعراء: ١٠]، إِذْ قَالَ: ((مَوضِعُ (إِذْ) نَصبٌ، عَلَى مَعنَى: وَاتْلُ هَذِه القِصَّةَ فِيمَا تَتْلُو. وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَولُه عَطفًا عَلَى هَذِه القِصَّة: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [سورة الشُّعراء: ٦٩]))[٣٠].

وَمِن تِلكَ الإِشَـارَاتِ الوَصفِيَّةِ أَيضًا مَا وَرَدَ عِندَ السِّيرَافِيِّ (ت٣٦٨هـ) فِي تَوجِيهِ العَطفِ فِي قَولِ الشَّاعِرِ(٣١):

إِنِّي إِذَا خَفِيَت نَارٌ لمرملة
أُلْفَى بِأَرْفَع تَلٍّ رَافِعًا نَارِي
ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَب
أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الجَارِ

إِذْ بَيَّنَ أَنَّ قَولَه: ذَاكَ وَإِنِّي، شَائِعٌ فِي كَلام العَرَب؛ فَهُم يَقُولُونَ: (ذَاكَ وَأَنَّ مِن الأَمرِ كَذَا وَكَذَا)، وَقَالَ فِي تَوجِيهِه: ((إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِه المتَكَلِّمُ بِقِصَّة، ثُمَّ يُؤَكِّدُهَا لِيَعطفَ عَلَيهَا قِصَّةً أُخرَى زِيَادَةً عَلَى القِصَّة الأُولَى فِي مَعنَى مَا قَصدَت بِه كَقَولِكَ لِلرَّجُلِ: (أَنَا أُكْرِمُ مَن قَصَدَنِي مِن أَمثَالِكَ وَأَنَّ لَكَ عِندِي مَا أَحبَبْتَ)؛ تَقدِيرُه (وَالأَمرُ ذَلِكَ) وَهُـو تَقدِيرٌ لِمَا ذَكَـرَه أَوَّلا وَعَطَفَ (أَنَّ لَكَ عِندِي مَا أَحبَبتَ) عَلَى (ذَلِكَ)، لِأَنَّ (ذَلِكَ) مَصدَر هُو خَبَر الابْتِدَاء وَهُو كَأَنَّه قَالَ: فَالأَمرُ كَمَا ذَكَرتُه أَوَّلاً وَالأَمرُ أَيضًا أَنَّ لَكَ عِندِي مَا أَحبَبتَ))[٣٢].

وَقَد نَمَت هَذِه الإِشَـارَاتُ إِلَى عَطف القِصَّة عَلَى القِصَّة وَتَطَوَّرَتْ فَظَهَرَتْ عِندَ

(٢٩) المُنَاسَبة بَيْن المعَاني وَأَثرها في عطف الجمل، (بحث) للدكتور: الحسن المثنّى عمر الفاروق، مجلة مركز البحوث في الآداب والعلوم التربويَّة، العدد الثَّامن، ١٤٢٨هـ، ص: ٢٧.

(٣٠) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٨٤.

(٣١) البيتان للأحوص في: ديوانه: ١٣٣، وكتاب سيبويه: ٣/ ١٢٥ -١٢٦، وخزانة الأدب: ١٠/ ٢٦٨، ولرجل من تيم قريش في ذيل الأمالي: ١٢٢، والبيت الثَّاني بلا نِسبة في: الخصائص: ٣/ ١٧٥. ينظر: المعجم المفصَّل في شواهد العربيَّة: ٣/ ٣٩٩.

(٣٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٣ -٣٤٤.

الزَّمَخْشَرِيِّ، وَذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ العَطْفِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [سورة التّوبة: ١٠٧]، إِذْ قَالَ فِي تَوجِيهِهِ: ((فِي مَصَاحِفِ أَهلِ المَدِينَةِ وَالشَّامِ: الَّذِينَ اتَّخَذُوا بِغَيرِ وَاوٍ[٣٣]، لِأَنَّهَا قِصَّةٌ عَلَى حِيَالِهَا. وَفِي سَائِرِهَا بِالوَاوِ عَلَى عَطفِ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّرَارِ الَّذِي أَحدَثَهُ المُنَافِقُونَ عَلَى سَائِرِ قِصَصِهِم))[٣٤].

وَقَد وَرَدَ مُصْطَلَحُ عَطْفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ عَلَى نَحوٍ أَكثَرَ وُضُوحًا فِي مَوضِعٍ آخَرَ مِن تَفسِيرِ الكَشَّافِ؛ وَذَلِكَ فِي بَحثِهِ عَن عِلَّةٍ تَعبِيرِيَّةٍ لِاستِعمَالِ الوَاوِ فِي سِيَاقٍ وَاستِعمَالِ الفَاءِ فِي سِيَاقٍ آخَرَ مُشَابِهٍ، إِذْ اسْتَعْمَلَ القُرآنُ الكَرِيمَ الوَاوَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ عَادٍ، وَفِيهَا: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾[سورة هود: ٥٨]، وَمِثلُ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ مَدْيَنَ، إِذْ جَاءَ فِيهَا: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا ﴾[سورة هود: ٩٤]، فِي حِينِ اسْتَعْمَلَ الفَاءَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ ثَمُودَ وَفِيهَا: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا ﴾[سورة هود: ٦٦]، وَمِثلُ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ لُوطٍ، إِذْ جَاءَ فِيهَا: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا ﴾[سورة هود: ٨٢]. وَعَلَّلَ اسْتِعمَالَ الوَاوِ فِي القِصَّتَينِ الأُولَيَينِ، بِأَنَّهُمَا وَقَعَتَا مُبْتَدَأَتَينِ، فَجِيءَ بِالوَاوِ الَّذِي يُفِيدُ الجَمعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، قَالَ: ((فَإِنْ قُلتَ: مَا بَالُ سَاقَتَي قِصَّةِ عَادٍ وَقِصَّةِ مَدينَ جَاءَتَا بِالوَاوِ، وَالسَّاقَتَانِ الوُسطَيَانِ بِالفَاءِ؟. قُلت: قَد وَقَعَت الوُسطَيَانِ بَعدَ ذِكرِ الوَعدِ، وَذَلِكَ قَولُه: إِنَّ مَوعِدَهُمُ الصُّبحُ، ذَلِكَ وَعدٌ غَيرُ مَكذُوبٍ فَجِيءَ بِالفَاءِ الَّذِي هُوَ لِلتَّسبِيبِ، كَمَا تَقُولُ: وَعَدتُه فَلَمَّا جَاءَ المِيعَادُ كَانَ كَيت وَكَيتَ. وَأَمَّا الأُخرَيَانِ فَلَم تَقَعَا بِتِلكَ المَثَابَةِ. وَإِنَّمَا وَقَعَتَا مُبتَدَأَتَينِ، فَكَانَ حَقُّهُمَا أَن تُعطَفَا بِحَرفِ الجَمعِ عَلَى مَا قَبلَهُمَا كَمَا تُعطَفُ قِصَّةٌ عَلَى قِصَّةٍ))[٣٥]. وَقَد وَصَفَ

(٣٣) هي قراءة نَافِع وَابْن عَامر، ينظر: السَّبعة في القِراءات: ٣١٨، والحجَّة في القِراءات السَّبع: ١٧٨، ومعاني القِراءات: ١/ ٤٦٤، والمحرّر الوجيز: ٣/ ٨٠، ومَفاتيح الغَيب: ١٦/ ١٤٦، وتفسير القرطبيِّ: ٨/ ٢٥٣، والبحر المحيط: ٥/ ٥٠٣.

(٣٤) الكشَّاف: ٢/ ٣٠٩.

(٣٥) الكشَّاف: ٢/ ٤٢٥. وينظر: تفسير

السَّمينَ الحَلَبيُّ (ت٧٥٦ه) هَذَا التَّوجيهَ بِأَنَّهُ من غُرَرِ كَلامِ الزَّمَخشَريِّ[٣٦].

وَوَرَدَ هَذَا المصطَلَحُ عِندَ الشَّيخِ شَرَفِ الدِّينِ الحُسَينِ بنِ عَبدِ اللهِ الطِّيبيِّ (ت ٧٤٣ هـ)، في حَديثِهِ عَنِ العَطفِ في أَوَّلِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[سورة الأعراف: ١٤٨]، إِذْ ذَهَبَ الشَّيخُ الطِّيبيُّ، هُنَا، إِلَى أَنَّ (وَاتَّخَذَ) مَعطُوفٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[سورة الأعراف: ١٤٢]، من عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، قَالَ: ((قَولُهُ (من بَعْدِه): من بَعدِ فِرَاقِهِ إِيَّاهُم إِلَى الطُّورِ، فَيَكُون: (وَاتَّخَذَ قَومُ مُوسَى) عَطْفًا عَلَى قَولِهِ: (وَوَاعَدْنَا مُوسَى) عَطفَ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ. وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَخبَرَ أَنَّ بَنِي إِسرَائِيلَ لما جَاوَزُوا البَحرَ، بَعدَ إِغرَاقِ فِرعَونَ، وَرَأَوا قَوماً يَعكِفُونَ عَلَى أَصنَامٍ لَهُم، فَطَلَبُوا مِن مُوسَى عليه السلام أَن يَجعَلَ لَهُم إِلَهًا،... ، أَخبَرَ بَعدَ ذَلِكَ عَن حَالِهِ عليه السلام مَعَ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِرَاقِهِ إِيَّاهُم إِلَى الطُّورِ، وَعَن حَالِ قَومِهِ بَعدَه))[٣٧].

وَرَكَنَ الزَّركَشيُّ (ت٧٩٤هـ) إِلَى هَذَا المصطَلَحِ لِتَوجِيهِ العَطفِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٩]، حَيثُ جَعَلَهُ مَعطُوفًا عَلَى أَوَّلِ الآيَةِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى

النَّسفيّ: ٢/ ٨٢، وحاشية الطّيبيّ على الكشاف (فتوح الغيب): ٨/ ١٨٤، والبحر المحيط: ٦/ ٢٠٣، واللُّباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٥٥٥. والفَصْل والوَصْل في القرآن الكريم: ١٣٢.

(٣٦) الدّر المصون: ٦/ ٣٨٠.

(٣٧) حاشية الطّيبيّ على الكشاف (فتوح الغيب): ٦/ ٥٧٩. وينظر: روح المعاني: ٥/ ٦٠.

﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[سورة البقرة: ٢٥٨].

قَالَ: ((قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ عَطَفَ قِصَّةً عَلَى قِصَّةٍ مَعَ أَنَّ شَرْطَ الْعَطْفِ الْمُشَاكَلَةُ فَلَا يَحْسُنُ فِي نَظِيرِ الْآيَةِ (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّك) (وَ كَالَّذِي) وَوَجْهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُشَابَهَةِ أَنَّ (أَلَمْ تَرَ) بِمَنْزِلَةِ هَلْ رَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ))[٣٨]. وَهُوَ يَبْحَثُ، هُنَا، عَنِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، الَّذِي دَفَعَ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَوْلَى فِي تَوْجِيهِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ.

وَيَظْهَرُ مُصْطَلَحُ عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ وَاضِحًا عِنْدَ مُفَسِّرٍ آخَرَ، هُوَ أَبُو السُّعُودِ (ت٩٨٢هـ) فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٣٤]، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ (إِذْ) مَعْطُوفٌ عَلَى الظَّرْفِ (إِذْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[سورة البقرة: ٣٠]، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ الَّذِي نَصَبَ الظَّرْفَ الْأَوَّلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِنَاصِبٍ مُسْتَقِلٍّ مَعْطُوفٍ عَلَى نَاصِبِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ، قَالَ: (((وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ): عَطْفٌ عَلَى الظَّرْفِ الْأَوَّلِ مَنْصُوبٌ بِمَا نَصَبَهُ مِنَ الْمُضْمَرِ أَوْ بِنَاصِبٍ مُسْتَقِلٍّ مَعْطُوفٍ عَلَى نَاصِبِهِ عَطْفَ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ أَيْ وَاذْكُرْ وَقْتَ قَوْلِنَا لَهُمْ))[٣٩].

وَاسْتَعْمَلَ الشَّيْخُ أَبُو السُّعُودِ هَذَا الْمُصْطَلَحَ فِي تَوْجِيهِهِ عَطْفَ (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[سورة البقرة: ٢١٩]، بِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَطْفَ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ، قَالَ: ((﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾: عَطْفٌ عَلَى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ

(٣٨) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٤٥ -٤٦.

(٣٩) إرشاد العقل السَّليم: ١/ ٨٧.

الخ عَطْفَ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ أَي: أيُّ شَيءٍ يُنْفِقُونَهُ))[٤٠].

وَصَرَّحَ أَبُو السُّعُودِ بِهَذَا المصطَلَحِ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِن تَفسِيرِهِ[٤١]، كَمَا قَالَ بِهِ، بَعدَ ذَلِكَ، عُلَمَاءُ وَمُفَسِّرُونَ آخَرُونَ[٤٢].

وَقَدَ اسْتَعْمَلَ الشَّيخُ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور (ت١٣٩٣هـ) مُصطَلَحَ عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِن تَفسِيرِهِ، غَيرَ أَنَّهُ كَانَ يُعَبِّرُ عَنهُ أَحيَانًا بِمُصطَلَحِ عَطفِ الغَرَضِ عَلَى الغَرَضِ، قَالَ فِي تَفسِيرِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾: ((وَالْوَاوُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَطْفُ غَرَضٍ عَلَى غَرَضٍ. وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَطْفِ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ))[٤٣].

وَذَكَرَ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور أَنَّ وَاوَ عَطْفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ تُسَمَّى أَيضًا بِوَاوِ الابْتِدَاءِ، قَالَ فِي تَوجِيهِ الوَاوِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[سورة هود: ٢٥]، قَالَ: ((انْتِقَالٌ مِنْ إِنْذَارِ الْمُشْرِكِينَ وَوَصْفِ أَحْوَالِهِمْ وَمَا نَاسَبَ ذَلِكَ إِلَى مَوْعِظَتِهِمْ بِمَا أَصَابَ الْمُكَذِّبِينَ قَبْلَهُمْ مِنَ الْمَصَائِبِ،...، فَالْعَطْفُ مِنْ عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْوَاوَ الِابْتِدَائِيَّةَ))[٤٤].

فَكَأَنَّ هَذِهِ (الـوَاوَ) تُؤَدِّي وَظِيفَةً دَلَالِيَّةً مُزْدَوَجَةً؛ فَهِيَ -مِن جِهَةٍ -ابْتِدَائِيَّةٌ أَو اسْتِئْنَافِيَّةٌ لأَنَّهَا تَبدَأُ قِصَّةً جَدِيدَةً، غَيرَ أَنَّهَا -مِن جِهَةٍ أُخْرَى -تَربِطُ القِصَّةَ الجَدِيدَةَ بِسَابِقَتِهَا بِرَابِطٍ دَلَالِيٍّ هُوَ الخَيطُ الدَّلالِيُّ النَّاظِمُ لِنَسِيجِ النَّصِّ كَامِلًا؛ أَي: النَّصّ الَّذِي يَجمَعُ القِصَّتَينِ كِلْتَيْهِمَا.

(٤٠) إرشاد العقل السَّليم: ١/ ٢١٩.

(٤١) ينظر: إرشاد العقل السَّليم: ١/ ١٢٨، ١/ ١٥٥، ٧/ ١٧٤.

(٤٢) ينظر مثلا: حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاويِّ: ١/ ٢٤١، ١/ ٤٠٧، ٢/ ٥٦، ٢/ ٢٥٨، ٦/ ١٦٩، ٦/ ٢٢٩، ٧/ ٤٣٧، وروح البيان: ٧/ ٤٢٠، وروح المعاني: ١/ ١٢٨، ١/ ٢٢٠، ١/ ٢٣٠، ١/ ٣٣٦، ١/ ٣٦٤، ١/ ٣٧٢، ٢/ ٣٣٠، ٣/ ٧٨، ٨/ ٤٣٠، والتَّحرير والتَّنوير: ١/ ٦٢٤، ١/ ٦٢٥، ٩/ ١٢٣، ٩/ ١٦٦، ١١/ ١٢٤، ١٦/ ٧٨، ١٦/ ١٣٩، ٢٠/ ٣٨، ٢٣/ ٥٦، ٢٥/ ١٦٥، ٢٦/ ٥٧.

(٤٣) التَّحرير والتَّنوير: ٢٨/ ١٧٧. وينظر فيه: ٨ -ب/ ١٥١، و١٨/ ٢١، و٢٣/ ٥٦.

(٤٤) التَّحرير والتَّنوير ١٢/ ٤٣.

ويُفهَم، مِمَّا سَبَقَ، أَنَّ عَطفَ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ هُو نَوعٌ مِن العَطفِ يَكُونُ المعطُوفُ فِيهِ كَلَامًا كُلِّيًّا مَعطُوفًا عَلَى كَلام كُلِّيٍّ، أَو يُمكِن القَول إِنَّه عَطْف مَوضُوعٍ كُلِّيٍّ عَلَى مَوضُوعٍ آخَرَ كُلِّيٍّ، وَمِن ثَمَّ فَهُو لا يَدخُلُ تَحتَ أَيِّ نَوعٍ مِن الأَنمَاطِ التَّركِيبِيَّةِ السَّابِقَةِ للعَطف، الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الأَنمَاطِ السَّابِقَة، لِذَا لا يُمكِنُ وَضْعُه فِي أَنمَاطِ عَطفِ المفْرَدِ عَلَى المفْرَدِ أَو أَنمَاطِ عَطفِ الجُملَةِ عَلَى الجُملَةِ. يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِن العَطفِ لا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّنَاسُبُ أَو المُشَاكَلَةُ بَينَ المُتَعَاطِفَين، مِن حَيثُ الخَبَر وَالإِنشَاءُ أَو الاتِّحَادُ فِي الضَّمَائِر؛ قَالَ الخَطِيبُ القَزْوِينِيُّ (ت٧٣٩هـ): ((قَد تُعطَفُ القِصَّةُ عَلَى القِصَّةِ وَهُو وَاضِحٌ وَذَلِكَ أَنَّ تَعْطِفَ مَضمُونَ كَلام عَلَى مَضمُونِ كَلام آخَرَ إِذَا وُجِدَتْ مُنَاسَبَةٌ بَينَ هَذَين المَضمُونَين وَإِنْ لَمْ تُوجَد تِلكَ المَنَاسَبَة بَينَ جَزَاءِ الكَلامَين: فَإِذَا لَم تَجِد مَعطُوفًا عَلَيهِ صَرِيحًا يُنَاسِبُ المَعطُوفَ فَلَكَ اعْتِبَارُ العَطفِ بَينَ مَضمُونَي الكَلامَين أَو تَقدِير مَعطُوفٍ عَلَيهِ مُنَاسِبٍ لِلمَعطُوف أَو تَقدِير قَولٍ كَذَلِكَ))[٤٥]. وَمِن ثَمَّ يَكُونُ كَافِيًا لِتَسوِيغِ العَطفِ فِي هَذَا النَّوعِ مُجَرَّدُ مُلَاحَظَةِ عَطفِ كَلام مَا عَلَى كَلام مَا، أَو عَطفِ قِصَّةٍ مَا عَلَى قِصَّةٍ مَا[٤٦]، قَالَ أَبُو البَقَاءِ الكَفوِيّ (ت٨١٦هـ): ((وَفِي عَطْفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ لَا يُطْلَبُ التَّنَاسُبُ فِي الخَبرِيَّةِ وَالإِنشَائِيَّةِ وَلَا الْمُشَارَكَةُ فِي الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ،... ، بَل يُطْلَبُ التَّنَاسُبُ بَينَ الْقِصَّتَيْنِ الْمُعْتَبَرُ فِي عَطفِ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ أَن يَكُونَ كُلٌّ مِنْهُمَا جُمَلا مُتَعَدِّدَة))[٤٧].

جَوَازُ الاخْتِلَافِ خَبَرًا وَإِنْشَاءً فِي عَطْفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّة:

وَتَوضِيحًا لِهَذا الأَمرِ نَذكُرُ، هنا، بَعضَ الشَّوَاهِدِ لِهَذا النَّوعِ مِن العَطفِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا المَعطُوفُ عَن المَعطُوفِ عَلَيهِ خَبَرًا وَإِنْشَاءً، مِمَّا دَفَعَ المُفَسِّرِينَ إِلَى التَّخَلُّصِ مِن هَذَا الإِشكَالِ إِلَى القَولِ بِأَنَّهُ

(٤٥) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣/ ١١٦.

(٤٦) ينظر: روح المعاني: ٢/ ٣٣٩، والبلاغة العربيَّة: ١/ ١٨٥، والفَصْل والوَصْل في القرآن الكريم: ١٨٧.

(٤٧) الكلّيّات: ٦٠٩ -٦١١. وينظر: التَّحرير والتَّنوير: ١/ ٣٥٠.

مِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، وَمِن ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴾ [سورة مريم: ١٦]، الَّتِي جَاءَتْ مَعطُوفَةً عَلَى قَولِهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ سَابِقَةٍ: ﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا ﴾[سورة مريم: ٢ -٣]، فَالعَطفُ الوَارِد، هُنَا، فِيهِ اخْتِلَافٌ بَينَ المُتَعَاطِفَينِ مِن حَيثُ الخَبَرُ وَالإِنْشَاءُ، فَالأُولَى خَبَرِيَّةٌ وَالثَّانِيَةُ إِنشَائِيَّةٌ؛ لِذَا نَجِدُ أَنَّ الطَّاهِرَ بنَ عَاشُور مَثَلًا وَجَّه هَذَا العَطفَ بِأَنَّهُ مِن عَطفِ القِصَّةِ حَتَّى يَتَخَلَّصَ مِن شَرطِ التَّنَاسُبِ بَينَهُمَا خَبَرًا وَإِنشَاءً، قَالَ: ((جُمْلَةُ (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ) عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ)، عَطْفَ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ فَلَا يُرَاعَى حُسْنُ اتِّحَادِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْخَبَرِيَّةِ وَالْإِنْشَائِيَّةِ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الِاتِّحَادَ لَيْسَ بِمُلْتَزَمٍ))[٤٨]. وَلَعَلَّ قَولَ الطَّاهِرِ بنِ عَاشُور بِأَنَّ هَذَا العَطفَ هُوَ مِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ قَد سَبَقَ الإِلْمَاحُ إِلَيهِ عِندَ القُرطُبِيِّ (ت٦٧١هـ) فِي تَفسِيرِهِ لِهَذِهِ الآيَةِ، إِذ قَالَ: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ ﴾، الْقِصَّةَ إِلَى آخِرِهَا. هَذَا ابْتِدَاءُ قِصَّةٍ لَيْسَتْ مِنَ الْأُولَى. وَالْخِطَابُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، أَيْ عَرِّفْهُمْ قِصَّتَهَا لِيَعْرِفُوا كَمَالَ قُدْرَتِنَا))[٤٩]، يَتَبَيَّنُ، مِن كَلَامِهِ هَذَا، أَنَّ هَذَا الجُزءَ مِن النَّصِّ يُمَثِّلُ بِدَايَةً لِقِصَّةٍ جَدِيدَةٍ غَيرِ الأُولَى وَلَكِنَّهُ لا يُنَاقِشُ سَبَبَ الرَّبطِ بَينَهُمَا بِالوَاوِ، وَهُوَ مَا فَسَّرَهُ الطَّاهِر بنُ عَاشُور لَاحِقًا.

وَمِن ذَلِكَ مَا نَجِدُه فِي عَطفِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا ﴾[سورة طه: ١١٥]، الَّتِي تُعَدُّ جُمْلَةً إِنشَائِيَّةً مَعطُوفَةً عَلَى جُمْلَةِ (وَصَرَّفْنَا) الخَبَرِيَّةِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا ﴾ [سورة طه: ١١٣]، وَهُوَ مِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ يَدعمُ ذَلِكَ أَنَّ العَطفَ جَاءَ بَينَ قِصَّتَينِ، قَالَ البَيضَاوِيُّ (ت٦٨٥هـ): ((وإِنَّمَا عَطَفَ قِصَّةَ آدَمَ عَلَى قَولِه (وَصَرَّفْنا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَسَاسَ بَنِي آدَمَ [بُنِيَ] عَلَى العِصيَانِ

(٤٨) التَّحرير والتَّنوير: ١٦/ ٧٨.

(٤٩) تفسير القرطبيِّ: ١١/ ٩٠.

وَعِرقَهُم رَاسِخٌ فِي النِّسْيَانِ))[٥٠]. فَفِي كَلام البَيضَاوِيِّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّصَّ الكَرِيمَ بَدَأَ، هُنَا، بِقِصَّةٍ جَدِيدَةٍ، وَهِيَ قِصَّةُ آدَمَ(عليه السلام)، وَقَد جَاءَ بِهَا مُتَّصِلَةٌ بِمَا قَبْلَهَا عَن طَرِيقِ العَطفِ بِالوَاوِ، حَتَّى يَبقَى النَّسِيجُ المَعنَوِيُّ مُتَمَاسِكًا فِي سِيَاقِ النَّسِيجِ القَصَصِيِّ الأَوسَعِ لِلنَّصِّ الكَرِيمِ. وَقَد زَادَ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ (ت ١٠٦٩هـ) كَلَامَ البَيضَاوِيِّ تَوضِيحًا، فَأَفصَحَ عَن أَنَّ العَطفَ، هُنَا، عَطْفُ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ، وَمِن ثَمَّ فَلا يَضُرُّ اختِلَافُهُمَا خَبَرًا وَإِنشَاءً، قَالَ: ((هُوَ مِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ فَلا يَضُرُّ تَخَالُفُهُمَا خَبَرًا، وَإِنشَاءً مَعَ أَنَّ المَقصُودَ بِالعَطفِ جَوَابُ القَسَمِ، وَجَعَلَه مَعطُوفًا عَلَى (صَرَّفْنَا) دُونَ (أَنزَلْنَا) وَإِنْ كَانَ هُوَ المُتَبَادِرَ لِتَمَامِ المُنَاسَبَةِ بَينَهُمَا))[٥١].

وَمِن ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي عَطفِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ [سورة يس: ٥٩]، عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ ٥٥ هُمۡ وَأَزۡوَٰجُهُمۡ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ [سورة يس: ٥٥ -٥٦]، فَقَد وَضَّحَ الآلُوسِيُّ (ت١٢٧٠هـ) أَنَّ هَذَا العَطفَ مِن بَابِ عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ فَلا يَضُرُّ اختِلَافُهُمَا مِن حَيثُ الخَبَرُ وَالإِنشَاءُ، قَالَ: ((وَالجُملَةُ عَطفًا عَلَى الجُملَةِ السَّابِقَةِ المَسُوقَةِ لِبَيَانِ أَحوَالِ أَصحَابِ الجَنَّةِ مِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ فَلا يَضُرُّ التَّخَالُفُ إِنْشَائِيَّةً وَخَبَرِيَّةً، وَكَأَنَّ تَغيِيرَ السَّبكِ لِتَخيِيلِ كَمَالِ التَّبَايُنِ بَينَ الفَرِيقَينِ وَحَالَيهِمَا))[٥٢].

نَمَاذِجُ قُرآنِيَّةٌ

مِن عَطْفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ:

وَلِتَكوِينِ صُورَةٍ وَاضِحَةٍ عَن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ لابُدَّ مِن ذِكرِ بَعضِ النَّمَاذِجِ القُرآنِيَّةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا عَطفٌ؛ وَجَّهَهُ العُلَمَاءُ بِأَنَّهُ مِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، وَمِن هَذِهِ النَّمَاذِجِ مَا جَاءَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗا ﴾[سورة آل عمران: ٧٥]، إِذْ إِنَّ

(٥٠) أنوار التَّنزيل: ٤/ ٤٠.

(٥١) حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاويِّ: ٦/ ٢٢٨.

(٥٢) روح المعاني: ١٢/ ٣٨.

العطفَ في أَوَّلِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ هُوَ مِن بَابِ عَطفِ القِصَّةِ، فَهُوَ مَعطُوفٌ، هُنَا، عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة آل عمران: ٧٢]. قَالَ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور في تَوجِيهِهِ: ((عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقالَتْ طائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ)،...، عَطْفُ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ وَالْمُنَاسَبَةُ بَيَانُ دَخَائِلِ أَحْوَالِ الْيَهُودِ فِي مُعَامَلَةِ الْمُسْلِمِينَ النَّاشِئَةِ عَنْ حَسَدِهِمْ وَفِي انْحِرَافِهِمْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ مَعَ ادِّعَائِهِمْ أَنَّهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَقَدْ حَكَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ خِيَانَةَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ))[٥٣].

وَمِن صُوَرِ عَطْفِ القِصَّةِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ مَا جَاءَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة فصّلت: ٣٧]، إِذْ إِنَّهَا مَعطُوفَةٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة فصّلت: ٩] وَمَا بَعْدَهَا مِن آيَاتٍ كَرِيمَاتٍ؛ قَالَ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور: ((عُطِفَ عَلَى جُمْلَةِ (قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) الْآيَةَ عَطْفَ الْقِصَّةِ عَلَى الْقِصَّةِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذِكْرِ خَلْقِ الْعَوَالِمِ أَنَّهَا دَلَائِلُ عَلَى انْفِرَادِ اللَّهِ بِالْإِلَهِيَّةِ، فَلِذَلِكَ أَخْبَرَ هُنَا عَنِ الْمَذْكُورَاتِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِأَنَّهَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ انْتِقَالًا فِي أَفَانِينِ الِاسْتِدْلَالِ فَإِنَّهُ انْتِقَالٌ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ بِذَوَاتٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ بِأَحْوَالٍ مِنْ أَحْوَالِ تِلْكَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَابْتُدِئَ بِبَعْضِ الْأَحْوَالِ السَّمَاوِيَّةِ وَهِيَ حَالُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَحَالُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْقَمَرِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُ بَعْضَ الْأَحْوَالِ الْأَرْضِيَّةِ))[٥٤]. وَفِي تَعبِيرِ ابنِ عَاشُور، فِي هَذَا النَّصِّ، بِالفِعلِ (ابْتُدِئَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَرَى فِي عَطفِ القِصَّةِ دَلَالَةً عَلَى الابْتِدَاءِ وَالاسْتِئنَافِ لِأَنَّ هَذَا النَّوعِ مِن العَطْفِ يُوحِي -مِن اسْمِهِ- بِالْبَدْءِ بِقِصَّةٍ جَدِيدَةٍ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالقِصَّةِ السَّابِقَةِ.

وَمِن صُوَرِهِ الأُخْرَى فِي القُرآنِ الكَرِيمِ

(٥٣) التَّحرير والتَّنوير: ٣/ ٢٨٥.

(٥٤) التَّحرير والتَّنوير: ٢٤/ ٢٩٨.

مَا وَرَدَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾[سورة الأعراف: ١٤٨]، إِذْ ذَهَبَ الشَّيخُ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور إِلَى أَنَّ الآيَةَ الكَرِيمَةَ مَعطُوفَةٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٢]، قَالَ: ((عُطِفَ عَلَى جُمْلَةِ: (وَواعَدْنا مُوسى) عَطْفَ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ، فَذُكِرَ فِيهَا تَقَدَّمَ قِصَّةُ المُنَاجَاةِ، وَمَا حَصَلَ فِيهَا مِنَ الآيَاتِ وَالعِبَرِ، وَذُكِرَ فِي هَذِهِ الآيَةِ مَا كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى، فِي مُدَّةِ مَغِيبِهِ فِي المُنَاجَاةِ، مِنَ الإِشْرَاكِ))[٥٥].

وَمِن شَوَاهِدِ هَذَا العَطفِ مَا جَاءَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ﴾ [سورة البقرة: ١١٤]، إِذْ تَحتَمِلُ الآيَةُ الكَرِيمَةُ أَن تَكُونَ مَعطُوفَةً عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [سورة البقرة: ١١٣]، مِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، وَتَحتَمِلُ أَن تَكُونَ اعتِرَاضًا بِأَكثَرَ مِن جُملَةٍ بَينَ المَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهِ[٥٦].

وَمِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ مَا نَجِدُهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾[سورة يونس: ١٨]، فَقَد عَطَفَ النَّصُّ الكَرِيمُ (وَيَعبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ) عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ﴾[سورة يونس: ١٥]، قَالَ أَبُو السُّعُودِ: (((وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ): حِكَايَةٌ لِجِنَايَةٍ أُخرَى لَهُم نَشَأَتْ عَنْهَا جِنَايَتُهُم الأُولَى، مَعطُوفَةٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ الآيَةَ عَطفَ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ))[٥٧].

وَمِن عَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ مَا جَاءَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾، فَهِيَ مَعطُوفَةٌ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [سورة الواقعة: ١١ -١٢]؛ قَالَ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور: ((فَجُمْلَةُ (وَأَصْحابُ الْيَمِينِ)

(٥٥) التَّحرير والتَّنوير: ٩/ ١٠٩.

(٥٦) روح المعاني: ١/ ٣٦١.

(٥٧) إرشاد العقل السَّليم: ٤/ ١٣١.

عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ (أُولئِكَ الْمُقَرَّبُونَ) عطف الْقِصَّة على الْقِصَّة))[٥٨].

وَيُلْحَظُ عَلَى بَعضِ هَـذِهِ النَّمَاذِجِ أَنَّ الْمُفَسِّرِينَ قَد لَجَـؤُوا إِلَى القَولِ بِعَطفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ بِوَصفِهِ أَحَدَ الأَوجُهِ النَّحوِيَّةِ فِي التَّحلِيلِ وَلَيسَ الوَجْهَ الوَحِيدَ، فَكَانَ عَطفُ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ وَسِيلَةً مِن وَسَائِلِ التَّأْوِيلِ النَّحوِيِّ، لِإِحْسَاسِ النُّحَاةِ بِالتَّعَارُضِ بَينَ القَوَاعِدِ النَّحوِيَّةِ وَالنَّصِّ الفَصِيحِ، فَلَم يَكُن القَولُ بِعَطفِ القِصَّةِ وَجْهًا وَحِيدًا مُقتَصَرًا عَلَيهِ، فَقَد يَحتَمِلُ العَطفُ أَكثَرَ مِن تَوجِيهٍ بِحَسَبِ المعنَى وَالتَّفسِيرِ.

التَّنَاسُب فِي المَعنَى بَينَ المُتَعَاطِفَين:

كَـانَ المعنَى دَلِيلًا أَسَاسِيًّا فِي تَوجِيهِ العَطفِ، وَالـقَـولِ بِأَنَّهُ مِن بَـابِ عَطفِ القِصَّةِ عَـلى القِصَّةِ، وَقَـد بَـيَّنَ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ أَنَّ عَطفَ القِصَّةِ هُـو عَطْفُ لِمَجمُوعِ جُمَلٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى مِثْلِهَا، وَمِن ثَمَّ فَلا بُدَّ مِن التَّنَاسُبِ بَينَ القِصَّتَينِ دُونَ الجُمَلِ المُفرَدَةِ، قَالَ عَن العَطفِ: إِنَّهُ قَد ((يَكُونُ بَينَ قِصَّتَينِ بِأَنْ يُعطَفَ مَجْمُوعُ جُمَلٍ مُتَعَدِّدَةٍ مَسُوقَةٍ لِمَقصُودٍ عَلَى مَجْمُوعِ جُمَلٍ أُخرَى مَسُوقَةٍ لِغَرَضٍ آخَرَ فَيُعتَبَرُ حِينَئِذٍ التَّنَاسُبُ بَينَ القِصَّتَينِ دُونَ آحَادِ جُمَلِهَا))[٥٩]. وَمِن هُنَا كَـانَ المُفَسِّرُونَ يَبحَثُونَ عَن التَّنَاسُبِ المَعْنَوِيِّ وَالاتِّسَاقِ الدَّلَالِيِّ بَينَ القِصَّتَينِ. وَمِن أَمثِلَةِ ذَلِكَ مَا نَجِدُه فِي تَوجِيهِ عَطفِ (وَإِذْ قَالَتِ المَلَائِكَةُ) فِي قَـولِـهِ تَـعَـالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[سورة آل عمران: ٤٢]، عَلَى قولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[سورة آل عمران: ٣٥]، إِذْ نَجِدُ المُفَسِّرِينَ يَحْتَكِمُونَ إِلَى المَعنَى وَيَجعَلُونَهُ مِعيَارًا يَقُودُهُم إِلَى أَن يَعُدُّوا العَطْفَ، فِي مِثْلِ هَـذا، عَطفَ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ؛ قَالَ أَبُو السُّعُودِ: ((وَإِذْ: مَنصُوبٌ بِمُضمَرٍ مَعطُوفٍ عَلَى المُضمَرِ السَّابِقِ عَطْفَ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، وَقِيلَ مَعطُوفٌ عَلَى الظَّرفِ السَّابِقِ أَعنِي قَولَه إِذْ

(٥٨) التَّحرير والتَّنوير: ٢٧/ ٢٩٨.

(٥٩) حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاويِّ: ٢/ ٥٦.

قَالَت امْرَأَةُ عمرَانَ مَنصُوبٌ بِنَاصِبِه))[٦٠].

وَيَذكُرُ الآلُوسيُّ أَنَّ بَينَ الْمَعطُوف وَالْمَعطُوف عَلَيه هُنَا مُنَاسَبَةً مَعنَوِيَّةً نَابِعَةً من تَرَابُطِ القِصَّتَينِ لِذَا كَانَ من الْمُنَاسِب وُجُودُ العَطف بَينَهُمَا، قَالَ: ((وَالْجُملَةُ مَعطُوفَةٌ عَلَى الْجُملَة السَّابِقَة عَطفَ القِصَّة عَلَى القِصَّة وَبَينَهُمَا كَمَالُ الْمُنَاسَبَة لِأَنَّ تِلْكَ مَسُوقَةٌ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ لِشرح حَال الأُمِّ وَهَذِه لِشَرح حَال البِنْت))[٦١].

وَمن هُنَا كَانَ الْمُفَسِّرُونَ يَبحَثُونَ عَن رَابِطٍ وَلَو خَفِيًّا يَربطُ القَصَصَ القُرآنيَّ بِأَنْ يَكُونَ بَعضُهَا مَعطُوفًا عَلَى بَعض، من خِلَال النَّظَر إِلَى النَّصِّ عَلَى أَنَّهُ وحْدَةٌ كَامِلَةٌ مُتَرَابِطَةٌ دَلَالِيًّا، وَمن ذَلِكَ مَا نَجِدُهُ فِي العَطْف فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[سورة البقرة: ٢٥]. فَهَذِه الآيَةُ الكَرِيمَةُ مَعطُوفَةٌ عَلَى قَولِه تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾[سورة البقرة: ٨] وَمَا بَعدَهَا من آيَات، عَطْفَ القِصَّة عَلَى القِصَّة؛ لِأَنَّ كُلَّ مَجْمُوعَة من الآيَات الكَرِيمَات تُمَثِّلُ قِصَّةً وَنَصًّا مُسْتَقِلًّا دَلَالِيًّا؛ فَالْمَجمُوعَةُ الأُولَى تَتَنَاوَل فَرِيقَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَحوالَهُم، وَالْمَجمُوعَةُ الثَّانِيَةُ تَتَنَاوَلُ حَالَ الكُفَّار وَالمنَافِقِينَ وَدَوَاخِلَهُم النَّفْسِيَّةَ وَحِيَلَهُم الَّتِي يَستَعْمِلُونَهَا فِي خِدَاعِ الْمُؤمِنِينَ، وَقَد وَضَّحَ الآلُوسيُّ الرَّابِطَ الْمَعنَوِيَّ بَينَ القِصَّتَينِ الَّذِي دَعَاهُ إِلَى القَولِ بِأَنَّهُ من عَطْف القِصَّة، قَالَ: ((لَمَّا ذَكَرَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى فِيمَا تَقَدَّمَ الكُفَّارَ -وَمَا يَؤُولُ إِلَيه حَالُهُم فِي الآخِرَة،... ، عَقَّبَ بِالْمُؤمِنِينَ وَمَا لَهُم جَرْيًا عَلَى السُّنَّة الإِلَهِيَّة من شَفْع التَّرغِيب بِالتَّرهِيب وَالوَعد بِالوَعِيد،... ، فَكَأَنَّ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ مَعطُوفٌ عَلَى سَابِقِه عَطْفَ القِصَّة عَلَى القِصَّة، وَالتَّنَاسُبُ بَينَهُمَا بِاعْتِبَار أَنَّه بَيَانٌ لِحَال الفَرِيقَين الْمُتَبَايِنَين وَكَشْفٌ عَن الوَصفَين الْمُتَقَابِلَين))[٦٢].

حُرُوفُ العَطْف

فِي عَطْف القِصَّة عَلَى القِصَّة:

لَيسَ غَرِيبًا أَنْ تَكُونَ الوَاوُ هِيَ الحَرف

(٦٠) إرشاد العقل السَّليم: ٢/ ٣٤.

(٦١) روح المعاني: ٢/ ١٤٨. وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٥٠٧.

(٦٢) روح المعاني: ١/ ٢٠٢.

الأَكْثَرَ تَكْرَارًا فِي عَطْفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، لِأَنَّهَا أَصْلُ حُرُوفِ العَطْفِ وَأُمُّ البَابِ فِي أُسْلُوبِ العَطْفِ[٦٣]، وَذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِن دَلَالَةٍ عَلَى الابْتِدَاءِ وَالاسْتِئْنَافِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الانْتِقَالُ مِن قِصَّةٍ وَالابْتِدَاءُ بِقِصَّةٍ أُخْرَى. وَمَا مَرَّ بِنَا مِن نَمَاذِجَ قُرآنِيَّةٍ لِعَطْفِ القِصَّةِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ يُوحِي بِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِن العَطْفِ لا يَكُونُ إِلَّا بِحَرفِ العَطْفِ: الوَاوِ، غَيرَ أَنَّ ثَمَّةَ إِشَارَاتٍ عِندَ النَّحوِيِّينَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا العَطْفَ قَد يَأْتِي بِحُرُوفٍ أُخْرَى، فَقَد يَأْتِي بِحَرفِ العَطْفِ (ثُمَّ)، وَمِن هَذِهِ الإِشَارَاتُ مَا جَاءَ عِندَ الرَّضِيِّ الاسْتِرَابَادِي، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ التَّاءَ قَد تَلْحَقُ (ثُمَّ) إِذَا وَلِيَهَا مُؤَنَّثٌ، ((وَذَلِكَ إِذَا عَطَفْتَ بِـ(ثُمَّ) قِصَّةً عَلَى قِصَّةٍ، قَالَ[٦٤]:

[وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي]
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

وَلَا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّت عَمْرٌو، وَقَد جَوَّزَه ابنُ الأَنبَارِيِّ، وَلَا أَدْرِي مَا صِحَّتُهُ))[٦٥]. وَالرَّضِيُّ الاسْتِرَابَادِيُّ يَشتَرِطُ دُخُولَ التَّاءِ عَلَى (ثُم) بِأَنْ تَكُونَ فِي سِيَاقِ عَطْفِ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ. وَفِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (ثُمَّت) تَكُونُ لِعَطْفِ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، وَلا يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهَا فِي عَطْفِ المفرَدِ عَلَى المفرَدِ، كَمَا فِي المِثَالِ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ.

فِي حِينِ بَيَّنَ عَبدُ القَادِرِ البَغدَادِيُّ (ت١٠٩٣هـ) أَنَّ (ثُمَّ) إِذَا لَحِقَتْهَا التَّاءُ اخْتَصَّتْ بِنَوعٍ مُحَدَّدٍ مِن العَطفِ هُوَ عَطْفُ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ، قَالَ: ((ثُمَّ، إِذَا لَحِقَتْهَا التَّاءُ، اخْتَصَّت بِعَطفِ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ))[٦٦].

وَقَد جَعَلَ أَبُو السُّعُودِ وَالآلُوسِيُّ (ثُمَّ) فِي قَولِهِ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ ﴾ [سورة يونس: ٧٥] دَالَّةً عَلَى عَطْفِ قِصَّةٍ عَلَى

(٦٣) ينظر: عِلل النَّحو: ٣٧٧، واللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤١٦.
(٦٤) يُنسَب إلى رجل من سلول في: الكتاب ٣/ ٢٤، وشرح التَّصريح: ٢/ ١١٤، وإلى شمر بن عمرو الحنفيّ في: الأصمعيّات: ١٢٦، وبلا نِسبة في: الخصائص: ٣/ ٣٣٣، وأمالي ابن الحاجب: ٢/ ٦٣١، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٧٦، ومغني اللبيب: ١/ ١٣٨، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢، وخزانة الأدب: ١/ ٣٥٧. وينظر: المعجم المفصَّل في شواهد العربيَّة: ٨/ ٢٧١.
(٦٥) شرح الرَّضِّي على الكافية: ٤/ ٢٤١.
(٦٦) خزانة الأدب: ٩/ ٣٨٣.

قِصَّةٍ[٦٧]، إِذْ عَطَفَت قِصَّةَ مُوسَى عليه السلام عَلَى قِصَصِ الأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ فِي الآيَةِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَبْدَأُ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم ﴾[سورة يونس: ٧٤].

وَوَقَفَ الطَّاهِرُ بنُ عَاشُور عِندَ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴾[سورة الروم: ٣٥]، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (أَمْ)، فِيهَا، قَد تَكُونُ مُنْقَطِعَةً مِثلَ (بَلْ)، وَقَد تَكُونُ حَرفَ عَطْفٍ يَدُلُّ عَلَى الإِضْرَابِ جَاءَ لِعَطْفِ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ، قَالَ: ((أَمْ مُنْقَطِعَةٌ، فَهِيَ مِثْلُ (بَلْ) لِلإِضْرَابِ هُوَ إِضْرَابٌ انْتِقَالِيٌّ. وَإِذْ كَانَ حَرْفُ أَمْ حَرْفَ عَطْفٍ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا إِضْرَابًا عَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ فَهُوَ عَطْفُ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ بِمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءٍ))[٦٨].

وَفِي الخِتَامِ فَإِنَّ هَذَا البَحْثَ يَكْشِفُ، فِي وَجْهٍ مِن وُجُوهِهِ، عَن مَدَى تَدقِيقِ المُفَسِّرِينَ وَعُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ القُدَمَاءِ فِي لُغَةِ القُرآنِ الكَرِيمِ وَالغَوصِ فِي تَرَاكِيبِهَا وَعِبَارَاتِهَا مِن زَاوِيَةٍ تَحلِيلِيَّةٍ فَاحِصَةٍ تَنْظُرُ إِلَى النَّصِّ الكَرِيمِ فِي أَصْغَرِ جُزْئِيَاتِهِ نَظْرَةً مُتَمَعِّنَةً تَسْعَى لِبَيَانِ الرَّوَابِطِ اللُّغَوِيَّةِ بَينَ أَجزَائِهِ وَمُكَوِّنَاتِهِ، فَلا تَغْفَلُ عَن شَيءٍ فِيهِ، إِذْ تَجِدُ اللُّغَوِيَّ يَبحَثُ عَن الصِّلَاتِ وَالوَشَائِجِ الرَّابِطَةِ لِجَمِيعِ مَحَاوِرِ النَّصِّ وَأَبْعَادِهِ، مِمَّا يُفصِحُ عَن عُمْقِ هَذِهِ النَّظْرَةِ وَدِقَّتِهَا وَتَتَبُّعِهَا لِكُلِّ صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ بِمَا يَخْدُمُ النَّصَّ وَجَمَالَهُ وَقُوَّتَهُ.

وَعَطْفُ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ نَمَطٌ تَرْكِيبِيٌّ يَقُومُ عَلَى عَطْفِ كَلَامٍ كُلِّيٍّ فِيهِ فِكْرَةٌ كَامِلَةٌ عَلَى كَلَامٍ كُلِّيٍّ آخَرَ فِيهِ فِكْرَةٌ تَامَّةٌ أَيضًا، بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ بَينَ الكَلَامَينِ الكُلِّيَّينِ أَو القِصَّتَينِ خَيْطٌ دَلَالِيٌّ يَربطُ بَينَهُمَا وَيَجْمَعُهُمَا. وَقَد بَدَأَت الإِشَارَاتُ الأُولَى إِلَى هَذَا النَّمَطِ التَّرْكِيبِيِّ لِأُسلُوبِ العَطْفِ فِي كُتُبِ مَعَانِي القُرآنِ وَتَفسِيرِهِ، إِذْ ظَهَرَتْ أَوَّلًا عِندَ الزَّجَّاجِ وَتَطَوَّرَتْ عِندَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَغَيرِهِ مِن العُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَكَرَهُم البَحْثُ، كَالطِّيبِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ وَأَبِي السُّعُودِ.

المصادر والمراجع:

- الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تح: د. عبد

(٦٧) إرشاد العقل السَّليم: ٤/ ٧٦١، وروح المعاني: ٦/ ١٥٣.

(٦٨) التَّحرير والتَّنوير: ٢١/ ٩٩.

المهيمن طحان، مكتبة المنارة-مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨ه.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي -بيروت.
- أساس البلاغة، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية -بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- أسلوب العطف: إعادة صياغة (بحث)، د. شوقي المعري، مجلة التراث العربي السورية، العدد ١١١، لسنة ٢٠٠٨ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية -سورية، ط ٤، ١٤١٥ هـ.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار-الأردن، ١٩٨٩م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د. ط، د. ت.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل-بيروت، ط٣.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر -بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير

(ت ٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى -مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،، دار إحياء الكتب -القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم -دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية -تونس، ١٩٨٤هـ.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، شمس الدين محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية-القاهرة، د. ط، د.ت.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب -بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- التوابع في النحو العربي للدكتور محمود سليمان ياقوت، مصر، د. ط، د. ت.
- التوابع والأساليب النحوية للدكتور حسن محمد نور المبارك، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩ه)، تح: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام -القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر

العربي-ط١، ٢٠٠٨م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين -بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، المكتبة العصرية -بيروت، د. ط، د. ت.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرّاضيي)، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر -بيروت، د. ط، د. ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، تح: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، دبي، ط١، ٢٠١٣م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق -بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- حروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، د. عبد الستار مهدي علي، دار الرضوان -عَمّان، ط١، ٢٠١٤م.
- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص، ابن جني، (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د. ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم -دمشق.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني -القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- روح البيان، إسماعيل حقي بن

مصطفى الخلوتي (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر-بيروت، د. ط، د. ت.
- روح المعاني، شهاب الدين الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف-مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تح: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس -ليبيا، ١٩٧٥م.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تح: سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين -بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية -بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- علل النحو، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- الفصل والوصل في القرآن الكريم، د. منير سلطان، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط٢، د. ت.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ)،

تح: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير -عمان، ط١، ١٩٩٠م.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان المشهور بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش-محمد المصري، مؤسسة الرسالة -بيروت، د. ط، د.ت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر -دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر -بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، مركز البحوث -جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩١م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب -بيروت، ط١،

١٩٨٨م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
- معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب -القاهرة، ٢٠٠٣م.
- معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة -بيروت، ط١، ١٩٥٨م-١٩٦٠م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر -دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط٣، ١٤٢هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال -بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المناسبة بين المعاني وأثرها في عطف الجمل، (بحث)، د. الحسن المثنّى عمر الفاروق، مجلة مركز البحوث في الآداب والعلوم التربويَّة، العدد الثامن، لسنة: ١٤٢٨ه.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف -القاهرة، ط١٥، د. ت.
- همع الهوامع، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية -مصر، د. ط، د. ت.